البـاب العاشـــر

الاستقرار المالي والاحصاء

الباب العاشر
تعليمات إدارة الاستقرار المالى والاحصاء

(١) بالإشارة الى التعميم رقم ٢٠٠٩/٤ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠، وبهدف إجراء الدراسات والبحوث الخاصة باستقرار الجهاز المصرفي والمالي بالدولة، يرجى العمل على تزويد إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بالبيانات الدورية التالية*:-

أ- بيانات شهرية:-

- بيانات الاستقرار المالي وذلك حسب الجداول من رقم (١) حتى رقم (١٨) والواردة بالملحق رقم (١٤٠) .
- تصنيف الائتمان حسب القطاعات (والأنشطة) الاقتصادية حسب الجدول الوارد بالملحق رقم (٢) .
- متوسط أسعار الفائدة (العائد) حسب الجدول الوارد بالملحق رقم (٤) .
- قيمة المعاملات الخاصة:-
  - ببطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان الصادرة من البنك للمقيمين وتم استخدامها خارج دولة قطر.
  - ببطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان الصادرة من خارج دولة قطر لغير المقيمين وتم استخدامها من خلال البنك.
  - قيمة الاعتمادات المستندية الحكومية (مشتريات الحكومة من الخارج).
- ** تفعيل نظام QCB Portal :-

يعتزم مصرف قطر المركزي تحديث نظام ميزان المدفوعات لدولة قطر وذلك عن طريق نظام QCB Portal.

يرجى التكرم بالإيعاز لمن يلزم بإدخال البيانات الخاصة بنماذج ميزان المدفوعات بدءاً من العام ٢٠١١ وبشكل شهري، والاستمرار بتزويدنا بالبيانات يدوياً حتى يتم إخطاركم بالتوقف عنها .

- ***يرجى تزويد إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بالبيانات المتعلقة بالاعتمادات المستندية التي تم فتحها من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ من خلال تعبئة الجدول

* البيانات الدورية مدونة أيضاً في الباب الثاني عشر صفحة (٦٢٣)
** تعميم ٢٠١٠/٩٨ تاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٦ (إلى جميع البنوك)
*** تعميم ٢٠٠٩/٦١ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٥ (إلى جميع البنوك)

المرفق في هذا التعميم ملحق رقم (١٤٥) ، على أن يتم تزويد مصرف قطر المركزي بهذا الجدول شهرياً اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/٣١ وذلك خلال أسبوع واحد من تاريخ انتهاء الفترة المطلوبة (تعميم ٢٠٠٩/٦١).

ب- بيانات فصلية:-

- بيانات وإحصاءات ميزان المدفوعات حسب الجداول بالملحق رقم (١١)
- نموذج وضع الاستثمار الدولي حسب الجدول الوارد بالملحق رقم (١١).
- قيمة الاعتمادات المستندية موضحاً بها:- قيمة الواردات (فوب) وقيمة تكاليف الشحن وطبيعة الناقل (مقيم / غير مقيم) وطبيعة المؤمن (مقيم / غير مقيم).
- أنشطة الإقراض الخاصة بالبنوك :-

*بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يرجى التكرم بتعبئة الجداول المرفقة ملحق رقم (١٥٨) وإرسالها بشكل ربع سنوي قبل انتهاء اليوم الخامس عشر من الشهر التالي وذلك بدءاً ببيانات الربع المنتهي في سبتمبر ٢٠١٠ مع العلم أنه سيتم إرسال نسخة الكترونية عن طريق الايميل لمسئول المتابعة مع إدارة الاستقرار المالي والإحصاء .

ج- القروض الاستهلاكية، بيانات معتمدة نصف سنوية، كشف ملحق (١٦٧) .

(٢) تحديد مسؤول اتصال في كل بنك بغرض التنسيق مباشرة مع إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، وتزويدها بجميع البيانات الخاصة به (رقم الهاتف، رقم الجوال، رقم الفاكس، البريد الالكتروني).

(٣) **إنشاء قاعدة بيانات في إدارة الاستقرار المالي والإحصاء عن العاملين بالجهاز المصرفي في قطر: (ربع سنوي)

---

* تعميم ٢٠١٠/٩٩ تاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٦ (إلى جميع البنوك)
** تعميم ٢٠٠٩/٤٣ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٢١ (إلى جميع البنوك) عدل بموجب التعميم ٢٠١٢/٧٢ تاريخ ٢٠١٢/٨/٦ بند (ج) حسب كتاب الاستقرار المالي والإحصاء رقم أ س ح/٢٠١٢/١٩ تاريخ ٢٠١٢/١/١٩

يعتزم مصرف قطر المركزي إنشاء قاعدة بيانات عن جميع العاملين بالجهاز المصرفي في دولة قطر، وبموجب ذلك يتعين على جميع إدارات الموارد البشرية العاملة بالبنوك تعبئة الجداول المرفقة من رقم (١) الى رقم (٧) ملحق (١٤٤) بالبيانات المطلوبة على نحو دقيق، ونظراً لاختلاف نظم المعلومات بين البنوك والتفاصيل المتعلقة بالعمالة.

يرجى تزويد إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بالبيانات المطلوبة وإمكانيات التطبيق والمعوقات القائمة حالياً والفترة الزمنية اللازمة لتعديل نظم المعلومات إن وجدت، وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخه مع مراعاة الالتزام بالموعد المحدد .

يرجى تحميل البيانات بشكل ربع سنوي على نظام (QCB Portal) في موعد أقصاه الخامس عشر من الشهر التالي وذلك اعتباراً من بيانات ٢٠١٢/٩/٣٠ .

(٤) <u>الحسابات المفتوحة لأغراض خيرية *(شهرياً)</u>:-

عملاً بأحكام المادة (١٣٥) من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ .

يرجى التكرم بتزويدنا شهرياً بالبيانات الخاصة بالحسابات المفتوحة طرفكم لأغراض خيرية والتي يتم تحويل الأموال عبرها للخارج، اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٩، وذلك حتى نتمكن من الاستعانة بها في إعداد ميزان المدفوعات لدولة قطر.

(٥) <u>المسح الخاص بالائتمان المصرفي للبنوك **(بشكل ربعي)</u>:-

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، يرجى التكرم ببدء ملء المسح الخاص بالائتمان المصرفي والموجود على "QCB Portal" وذلك قبل نهاية شهر يناير ٢٠١٠، على أن يتم استكمال ورفع بيانات المسح الائتماني المصرفي بشكل ربعي خلال أسبوعين من نهاية كل ربع.

(٦) <u>المعاملات خارج قطر ***(البنوك الوطنية)</u>:-

---

* تعميم ٢٠٠٩/٢٨ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢١ (إلى جميع البنوك)

** تعميم ٢٠١٠/٧ تاريخ ٢٠١٠/١/٢٤، يوجد تعميم ٢٠٠٩/٩٧ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣ (إلى جميع البنوك) يطلب من البنوك ترشيح أحد مسئولي الائتمان لديهم للمشاركة في المسح مبيناً اسم المرشح ووظيفته وعنوان بريده الالكتروني ورقم الجوال

*** تعميم رقم ٢٠١٠/٢٢ تاريخ ٢٠١٠/٣/٨ (البنوك الوطنية)

يرجى التكرم بتعبئة الجداول المرفقة ملحق رقم (١٤٩) وإرسالها بشكل ربع سنوي قبل انتهاء اليوم الخامس عشر من الشهر التالي وذلك بدءاً من بيانات شهر مارس ٢٠١٠.

(٧) الهيكل الإداري لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء:

اعتمد الهيكل الإداري لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء حسب القرار الإداري رقم ٢٠١٠/٥١ من قبل المحافظ في ٢٠١٠/٥/١٠، والقرار مرفق بالملحق رقم (١٥٢) .

(٨) اختبارات الضغط* :

أولاً : قياس ورصد ومراقبة شتى المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية وكذلك النظام المالي ككل . وفي هذا السياق ، تستخدم اختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية ، فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الآونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر . وتكمن الفكرة وراء اختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث استثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى ، حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين : اختبارات الحساسية واختبارات السيناريو :

أ. تحليل الحساسية (اختبارات العامل الواحد) يقيس التغير في المركز المالي للكيان المالي بسبب صدمات استثنائية لكنها مقبولة في المخاطر الفردية . على سبيل المثال ، صدمة من الحركة المعاكسة لسعر الفائدة بمقدار نقاط مئوية معينة أو زيادة حادة ومفاجئة في القروض المتعثرة .

ب. تحليل السيناريو يغطي الحالة التي تكون فيها صدمة في أحد المخاطر أمر مؤثر على عدد من عوامل المخاطر الأخرى أو يكون هناك تغيير سلبي في وقت واحد في مجموعة من المخاطر . وعلى سبيل المثال ، يمكن لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أن يؤدي إلى مشاكل في السيولة بالنسبة للبنوك ، ويمكن أن يكون لاحقاً سبباً في مخاطر ائتمانية .

* تعميم ٢٠١٣/١ تاريخ ٢٠١٣/١/٦ (إلى جميع البنوك) .

ثانياً: بناءً عليه ، فإنه استناداً للمرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية ما يلي :

١- على جميع البنوك ، إجراء اختبارات الضغط على التسهيلات الائتمانية ، وحسابات الودائع ، وحسابات الاستثمارات ، والتعرض من خلال التعامل مع كل من العمليات بين البنوك والبنود المسجلة في خارج الميزانية العمومية .

٢- بما أن اختبارات الضغط يمكن أن تبنى على سيناريوهات تاريخيه ، فإن على البنوك إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات سابقة في شكل سلاسل زمنية . فإذا كانت المعلومات السابقة غير كافية ، فإنه يمكن للبنوك عمل تلك الاختبارات على أساس استخدام السيناريوهات الافتراضية .

٣- على البنوك إجراء اختبارات الضغط وفقاً للافتراضات التي تضعها بنفسها ، طالما أنه باستطاعتها إثبات مدى متانة تلك الافتراضات . وإلا فإنه على البنوك إجراء تلك الاختبارات استناداً إلى السيناريوهات المحددة في المرفق رقم (١).

وفي ما يلي إيضاح يتناول منهجية إجراء اختبارات الضغط :

١/٣- اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان :

- تقيس مدى التأثير الذي ينشأ عن تدهور الجدارة الائتمانية للمقترضين في ظل الضغوط ، ويمكن قياس هذا الأثر على المركز المالي للبنوك ، من خلال الانخفاض الذي يحدث في مستوى رأس المال (أي رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر) أو في الربحية (كقيمة مطلقة أو في شكل نسبة الربح إلى إجمالي الأصول) الخاصة بالبنوك أو على مستوى رأس المال والربحية .
- يمكن إجراء اختبارات الضغط من خلال تعرض البنك لضغوط مخاطر محفظة العقارات (السكنية والتجارية) ، محفظة القروض غير المضمونة (بما في ذلك المقاولات) والتعرض من خلال الانتربنك والبنود خارج الميزانية العمومية .

- كما يمكن تطبيق ظروف الضغوط المختلفة العديدة عن طريق تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى ائتمان الشركات (الخاصة والعامة على حدة) – ائتمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ائتمان التجزئة – الائتمان الاستهلاكي – تسهيلات ائتمانية أخرى .
- مخاطر الائتمان وتشمل الزيادة في القروض المتعثرة (بنسبة مئوية معينة)، وتراجع نوعية القروض المتعثرة (تحولها على سبيل المثال من قروض دون المستوى إلى قروض مشكوك في تحصيلها) ، زيادة في مستوى المخصصات إلى غير ذلك .

٢/٣- اختبارات الضغط لمخاطر السيولة :

- تواجه البنوك الضغط على السيولة بصورة رئيسية ، بسبب الاعتماد المفرط على مصادر تمويل غير مستقرة مثل التمويل بالجملة ، بما في ذلك أموال الانتربنك ، سحب الودائع المفاجئ من المودعين ، وسحوبات كبيرة غير متوقعة من خطوط الائتمان الموافق عليها .
- يمكن قياس أثر اختبارات الضغط للسيولة بمقدار السيولة الإضافية اللازمة للوفاء بالالتزامات في ظل سيناريو الضغط . كما يمكن قياسها من خلال تقدير الخسارة لبنك في حالة قيامه ببيع بعض الأصول لتلبية احتياجات السيولة والزيادة في تكلفة الفائدة المدفوعة التي مصدرها أموال الجملة ، وذلك لمقابلة سحب الودائع المفاجئ .
- يمكن تطبيق الضغوط المختلفة عن طريق تصنيف مصادر التمويل إلى ودائع الحكومة ودائع بالجملة (خاص وعام) ، ودائع بالتجزئة ، وكذلك من خلال تصنيف مصادر التمويل حسب الاستحقاق .

٣/٣- اختبارات الضغط لمخاطر السوق :

- يمكن النظر بصورة عامة إلى تعرض موقف البنوك المالي لتحركات سلبية ناتجة عن تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف وأسواق الأسهم ، على أنها مخاطر السوق .

- كما هو الحال بالنسبة لمخاطر الائتمان ، يتم قياس تأثير هذه المخاطر على شكل انخفاض في مستوى رأس المال أو على مستوى ربحية المؤسسة المصرفية .
- الضغط لمخاطر أسعار الفائدة ، قد يكون تحوَل حاد ومفاجئ في سعر الفائدة وذلك الضغط يمكن قياسه من خلال تقييم الإيرادات المعرضة للمخاطر EAR.[1] .
- بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف ، يتم افتراض انخفاض/ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية بنسبة مئوية معينة (مقابل العملات الرئيسية ، مثل الدولار/اليورو/الين الياباني/الجنيه الاسترليني/اليوان الصيني/الوون الكوري/ الدولار السنغافوري/ الدرهم الإماراتي/الريال السعودي[2]) وتقدير تأثير ذلك على صافي المراكز المفتوحة للبنوك بالعملات الرئيسية .
- ويمكن الأخذ بعين الاعتبار انخفاض بنسبة مئوية معينة في القيمة السوقية لمحفظة البنك الاستثمارية أو بغرض المتاجرة بالنسبة إلى مخاطر أسعار الأسهم .

٤- اختبارات الحساسية فضلاً عن اختبارات السيناريو في المرفق رقم (١) هي فقط لأغراض مرجعية وتمثل الحد الأدنى المطلوب . وللبنوك المرونة اللازمة لتبني سيناريوهات أكثر صرامة بالاستناد إلى الرغبة في المخاطرة وتوجه العملاء وخصائص أعمالها .

٥- وفي حين أن البنوك الإسلامية يمكن أن تتبنى منهجيات لاختبارات الضغط على النحو الموصوف أعلاه ، فأن المصرف المركزي يوصي بقيامها بتبني منهجيات لها تراعي الطبيعة الخاصة للأعمال المصرفية التي تقوم بها والخطر المصاحب لها . وعلى الأخص يجب على البنوك الإسلامية أن تأخذ في اعتبارها – ضمن أمور أخرى – ما يلي :

---

[1] توفر الإيرادات المعرضة للمخاطر رؤية قصيرة المدى (تصل عادة إلى سنة واحدة) حول مخاطر أسعار الفائدة وتقيس مدى تغير صافي الدخل في حال وجود حركة معاكسة في أسعار الفائدة .

[2] قائمة العملات توضيحية فحسب . وفي حال تعرض البنك بشكل كبير لمخاطر أية عملة أخرى ، يتعين عليه أخذها في الاعتبار أثناء إجراء اختبار الضغط الخاص بمخاطر أسعار الصرف .

- أنها تتعرض – فضلاً عن مخاطر البنوك التجارية – لمخاطر أخرى خاصة بها ، مثل مخاطر معدل العائد والمخاطر التجارية المنقولة ومخاطر السمعة ، لذا فإن أسلوب اختبارات الضغط الذي يطبق عليها يختلف عن نظيره في البنوك التقليدية . وفي هذا المجال فإن اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية يجب أن تغطي عناصر محددة ، تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أ. مكونات التمويل بما في ذلك أصحاب حسابات الاستثمار .

ب. عوامل مخاطر الائتمان وفعالية تقنيات تخفيف المخاطر المتفقة مع أحكام الشريعة .

ج. مخاطر السوق المتضمنة عمليات التصكيك المتفقة مع أحكام الشريعة .

د. محافظ محددة تغطي على سبيل المثال : الائتمان للعملاء مثل تمويل العملاء بالمرابحة والإجارة) ، محافظ تمويل الرهن العقاري (من خلال عقود المرابحة والإجارة والمشاركة المتناقصة) ، معاملات المرابحة في السلع ، والاستثمار في رؤوس الأموال (أي الاستثمار بالمضاربة والمشاركة) إلى غير ذلك .

هـ. مخاطر عدم الالتزام بالشريعة التي تؤدي إلى مخاطر السمعة والمخاطر القانونية ذات الصلة .

و. التعرض لمخاطر خارج المركز المالي .

- لما كان التمويل في البنوك الإسلامية قد يتم عن طريق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق أو عن طريق معاملات المرابحة في السلع القائمة على الودائع قصيرة الأجل مع آجال استحقاق أقل من موجودات المرابحة ، فإن تلك البنوك قد تتعرض لمخاطر معدل العائد (بالإضافة إلى مخاطر السيولة الناتجة عن عدم توافق آجال الاستحقاق عند استخدام الودائع القائمة على معاملات المرابحة في السلع) . لذا يجب أن تتم تغطية مخاطر معدل العائد وكذلك مخاطر السيولة من خلال تقنيات اختبارات الضغط .

- أن تأخذ اختبارات الضغط في اعتبارها التمييز بين أصحاب الاستثمار المطلق وأصحاب الاستثمار المقيد ، سواء داخل المركز المالي أو خارجه .
- أن تقيم اختبارات الضغط الجوانب التالية بخصوص أصحاب الاستثمار :

أ. احتمال دفع أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار على آجال الاستحقاق في ظل الظروف العادية وفي ظل ظروف تأثر السيولة .

ب. المخاطر التجارية المنقولة وقدرة البنوك الإسلامية على الحفاظ على معدل عائد تنافسي لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة .

ج. مخاطر سحب الأموال من قبل أصحاب حسابات الاستثمار .

د. تأثيرات أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على سيولة البنوك الإسلامية وملاءتها المالية .

- نظراً لبعض القيود على آليات الاسترداد بموجب عقود المعاملات الإسلامية مثل : المرابحة – المضاربة – المشاركة – والإجارة ، يجب على البنوك الإسلامية أن تدرج أيضاً العوامل التالية في اختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان :

أ. الانخفاض في النشاط الاقتصادي المحلي .

ب. تدهور تقييم الأطراف المقابلة في مختلف عقود المعاملات المالية الإسلامية .

ج. التنفيذ على الضمانات المقبولة .

د. التسويات المبكرة المتاحة .

هـ. التعرض للمخاطر المرتبطة ببعض المعاملات مثل الاستصناع والسلم .

و. سياسات تحديد وتخصيص مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها .

ز. افتراضات التعثر بسبب نقص التدفقات النقدية .

ح. احتمال المخاطر القانونية في حالة التعثر بخصوص المعاملات عبر الحدود .

- إن طبيعة المخاطر المتميزة لعقود المشاركة والمضاربة التي هي شكل من أشكال المساهمة في الاستثمار ، يمكن أن تعرض البنوك الإسلامية لأنواع

مختلفة من المخاطر (مثل مخاطر الائتمان للطرف المقابل – مخاطر السوق – مخاطر السيولة – مخاطر السمعة ...الخ) . لذا فإن اختبارات الضغط يجب أن تحتوي سيناريوهات تمكن من التقييم المستمر لطبيعة تلك المخاطر وانعكاساتها على مركز حقوق المساهمين ، بجانب تقدير الخسائر وتحديد المستوى الاحترازي من المخصصات لحالات التعرض لعقود المشاركة والمضاربة .

- ينبغي على البنوك الإسلامية أن تحدد وتدرج في اختبارات الضغط أي نقص في السيولة مستقبلاً من خلال إعداد توقعات للتدفقات النقدية الناشئة عن مختلف مراكز الموجودات والمطلوبات ، وتتضمن : أ. التدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات المرابحة في السلع القائمة على الموجودات ، والإجارة ، وصكوك الإجارة ، والمشاركة المتناقصة في جانب الموجودات ، ومعاملات المرابحة في السلع على جانب المطلوبات . ب. التدفقات النقدية التي يمكن التنبؤ بها (أي ذمم المدينة لعقد السلم والاستصناع) . ج. التدفقات النقدية التي لا يمكن التنبؤ بها (استثمارات المشاركة والمضاربة على جانب الموجودات ، وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على جانب المطلوبات) .
- من الضروري عمل اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة ، لتحديد وقياس : أ. كيف يمكن أن يؤثر عدم الالتزام بأحكام الشريعة على أنواع معينة من العقود بما يؤدي على سبيل المثال إلى : مخاطر التمويل – الدخل والربحية – مخاطر السحب – المخاطر القانونية . ب. حجم التكلفة المترتبة على ذلك . ويجب أن تدرج عوامل المخاطر المحتملة التالية : وثائق العقود التي لا تتفق مع أحكام الشريعة – الإخلال بالعقود التي تحتوي على مخالفات شرعية – إمكانية عدم اتفاق فتاوى معظم علماء الشريعة بشأن منتجات معينة – الفتاوى المختلفة بشأن بعض المنتجات في الدول المختلفة .
- الاستناد إلى المبادئ التوجيهية التي يصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصوص اختبارات الضغط .

ثالثاً: يوصي مصرف قطر المركزي البنوك باستخدام نتائج اختبارات الضغط في تحقيق الأهداف التالية :

- تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر .
- توفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى (مثل القيمة المعرضة للمخاطر) وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر .
- تمكين البنك من التعرف على نقاط الضعف في عملياته .
- تحسين إدارة البنك لرأسماله وسيولته .
- تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة .
- التأكد من أن رأس مال البنك يتلاءم مع استراتيجية وهيكل مخاطره .

رابعاً: من أجل تفعيل إجراء اختبارات الضغط فإن على البنوك :

- أن تكون لديها سياسات وإجراءات مكتوبة ، ومسؤوليات واضحة ، مع التأكد من جودة البيانات ونظام إدارة المعلومات .
- تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ برنامج الضغط .
- عمل توثيق مناسب لبرنامج الحاسب الآلي .

خامساً: يجب توفير إطار للحوكمة لإجراء اختبارات الضغط بشكل فعال . وعليه ، فأن مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر الموكل لها الإشراف على اختبارات الضغط يجب عليها الموافقة على إطار لاختبارات الضغط ، يتناول العمليات والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر ، وتحديد المسؤوليات المتصلة بها . ويمكن رفع النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال اختبارات الضغط إلى مجلس الإدارة للعمل والتوجيه وإبداء الرأي ويتعين رفع هذه النتائج بصيغة واضحة ومحددة وشاملة إلى مجلس الإدارة/اللجنة المسئولة عن إدارة اختبارات الضغط في البنوك .

سادساً: وكجزء من عملية الرقابة المستمرة ، سوف يقوم المصرف المركزي بتقييم الإطار الذي وضعته البنوك لإجراء اختبارات الضغط ومدى ملائمة المنهجية المستخدمة وترتيبات التحوط وعملية الحوكمة . وفقاً لذلك ، على البنوك إرسال موافقات مجلس الإدارة/ لجنة إدارة المخاطر على إطار اختبارات الضغط ، بالإضافة إلى أية ملاحظات للمجلس ، إن وجدت ، والمستندات الخاصة بترتيبات الحوكمة ، إلى إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بالمصرف المركزي وذلك في موعد أقصاه نهاية يونيو ٢٠١٣ .

سابعاً: نتائج اختبارات الضغط ، بما في ذلك الملاحظات عليها إن وجدت ، وموافقة مجلس الإدارة/لجنة إدارة المخاطر المسئولة عن اختبارات الضغط يجب إرسالها إلى المصرف المركزي – إدارة الاستقرار المالي والإحصاء على أساس نصف سنوي ابتداءً من نهاية يونيو ٢٠١٣ . وينبغي أن تقدم هذه الاختبارات في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوماً من نهاية الشهر كما ان البنوك لديها المرونة لإجراء اختبارات الضغط في أي فترة زمنية دورية تراها مناسبة ، إلا أنه لأغراض الرقابة ، فإن نتائج اختبارات الضغط يجب أن تبنى على أساس البيانات عن نصف العام المنتهي في يونيو ، ونصف العام المنتهي في ديسمبر ، على التوالي .

ثامناً: استناداً إلى الوضع الاقتصادي الذي يشهد تطورات مستمرة ، قد يطلب المصرف المركزي من البنوك إجراء اختبارات الضغط التي تستند إلى سيناريوهات محددة من ناحيته ، وتقديم النتائج جنباً إلى جنب مع اختبارات الضغط الدورية المطلوبة من البنوك .

مرفق رقم (١) : سيناريوهات إجراء اختبارات الضغط

م	نوع اختبار الضغط	الضغط المستخدم	أثر الضغط المستخدم
١	مخاطر الائتمان*	ارتفاع التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتظمة بنسبة ١٠٠% و ٢٠٠% على التوالي	معدل كفاية رأس المال (= رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر) قبل وبعد الضغط .
		١٠ – ٢٠% من التسهيلات الائتمانية المنتظمة المباشرة وغير المباشرة تصبح غير مباشرة .	العائد على الأصول (الدخل بعد الضرائب/إجمالي الأصول) قبل وبعد الضغط .
		ارتفاع في التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتظمة بنسبة ١٠٠ – ٢٠٠% حنباً إلى جنب مع ارتفاع في التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وغير المنتظمة بنسبة ٥٠ – ١٠٠%	التغير في الأرباح{(الأرباح قبل الضغط – الأرباح بعد الضغط) / (الأرباح قبل الضغط)} .
		ارتفاع في التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتظمة في القروض العقارية والاستهلاكية بنسبة ١٠٠% لكل منهما .	
		نسبة معينة من القروض المنتظمة الممنوحة لكل قطاع اقتصادي تصبح غير منتظمة . بافتراض أن هذه النسبة هي ٢٥% لكل من القروض العقارية والقروض الاستهلاكية ، ١٥% للمقاولين ، ١٠% لقطاع الخدمات و ٥% للقطاعات الأخرى (عدا القطاع العام) .	
		التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لأكبر ١٠/٥ مقترضين من القطاع الخاص تصبح غير منتظمة .	
		٣٠ – ٥٠% انخفاض في نسبة قيمة القروض للقطاع العقاري .	
		أن ٢٠ – ٣٠% من الائتمان الاستهلاكي الممنوح للمقيمين قد أصبح غير منتظم .	

٢	مخاطر السيولة	سحب ١٥ – ٣٠% من ودائع القطاع الخاص .	الأصول السائلة / إجمالي الأصول (الأصول السائلة = النقدية + الاحتياطيات المطلوبة + المستحقات الأخرى على مصرف قطر المركزي)
		سحب ١٥ – ٣٠% من ودائع القطاع الخاص مع قيام البنك ببيع بعض أصوله (مع بعض الافتراضات المناسبة لقيم الانخفاض في الأصول المباعة) لمقابلة ضغط المسحوبات .	
		سحب ودائع بما نسبته : ٥٠ – ٧٠% من الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب ، ٢٥ – ٣٠% من الودائع الادخارية ، ١٠ – ٢٠% من الودائع لأجل ، مع قيام البنك ببيع بعض أصوله (مع بعض الافتراضات المناسبة لقيم الانخفاض في الأصول المباعة) لمقابلة ضغوط المسحوبات .	
		قيام أكبر ١٠/٥ شركات بحسب ودائعهم من البنك مع قيام البنك ببيع بعض أصوله لمقابلة الطلب غير المتوقع على السيولة .	السيولة الإضافية المطلوبة للتغلب على الصدمة .
		قيام أكبر ١٠/٥ مودعين من القطاع الخاص بسحب ودائعهم من البنك مع قيام البنك ببيع أصوله لمقابلة الطلب غير المتوقع على السيولة .	
		قيام أكبر ١٠/٥ مودعين من القطاع الخاص بحسب ودائعهم من البنك مع قيام البنك ببيع بعض أصوله لمقابلة الطلب غير المتوقع على السيولة .	
		خسارة أكبر ٥/٣ حسابات ودائع مودعة عند البنوك المحلية/الأجنبية .	
		عدم تحديد ٢٥ – ٥٠% من التمويل قصير الأجل للبنك (إجمالي الودائع والإيداعات والاقتراض والتمويل من خلال العمليات ما بين البنوك ، ذات آجال الاستحقاق حتى فترة شهر) وذلك لمدة شهر .	
٣	مخاطر السوق		
	مخاطر سعر الصرف	ارتفاع / انخفاض قيمة سعر صرف الريال القطري بنسبة ٥-٢٠% مقابل جميع العملات الأخرى .	معدل كفاية رأس المال العائد على الأصول . التغير في الأرباح
	مخاطر سوق رأس المال	انخفاض في قيمة محفظة البنك بغرض الاتجار بنسبة ٥٠-٧٥% .	
	مخاطر سعر الفائدة	تغير سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ نقطة أساس على التوالي .	العائد على الأصول هامش صافي الفوائد = {(الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول} .

* وذلك بافتراض أن المخصصات ٧٥% من القروض الإضافية المتعثرة عند احتساب اختبار الضغط .

تعريف التسهيلات الائتمانية "المباشرة" و "غير المباشرة" كما هو منصوص عليه في التعليمات .